إحصاءات

الأشكال القانونية للشركات اللبنانية

52% محدودة المسؤولية برأس مال 5 ملايين ليرة

فيفيان عقيقي

70,6% من الشركات المُصرّح عنها لدى الدوائر الضريبية تخضع لضريبة مقطوعة على أرباحها بنسبة 17%، في مقابل 15% فقط من الشركات تخضع لضريبة تصاعدية تراوح بين 4 و21%، فيما 14,4% من الشركات لا تخضع لأي ضريبة على أرباحها. هذا التفاوت في تكليف الشركات بالضريبة على أرباحها، أو إعفائها منها، يعدّ إحدى الآليات المقوننة لتوسيع هوّة اللامساواة، وتركيز النشاط الاقتصادي في قطاعات مُحدّدة، وتركّز الثروة لدى القلّة.

يقدّم الجدول المُرفق لوحة عن توزّع الشركات وفقاً لشكلها القانوني، إذ تخضع الشركات المحدودة المسؤولية والمساهمة والتوصية بالأسهم لضريبة مقطوعة على الأرباح بنسبة 17%، تُضاف إليها ضريبة بنسبة 10% على دخل المساهمين فيها عند توزيع أنصبة الأرباح عليهم.

■ تستحوذ الشركات المحدودة المسؤولية على 52% من مجمل الشركات المُصرّح عنها، علماً أن 94% منها شركات صغيرة، فوفقاً للتعريف القانوني يجب ألّا يقل رأسمالها عن 5 ملايين ليرة، وتبيّن إحصاءات وزارة المال أيضاً، أن حجم أعمالها لا يزيد على مليار ليرة سنوياً. 35% من هذه الشركات تنشط في التجارة (من دون تجارة السيّارات وبيع الوقود)، و24% في الأنشطة العقارية، و10,5% في الصناعة التحويلية. يقول أستاذ قانون الضرائب في كلّية الحقوق في جامعة القديس يوسف، كريم ضاهر، إن هذا الشكل من الشركات برز منذ سبعينيات القرن الماضي بديل من شركات التضامن التي يتحمّل فيها الشريك حصّة شريكه من الديون، بحيث يكون الشريك فيها مسؤولاً بقدر حصّته من رأس مال الشركة فقط.

■ تشكّل الشركات المُساهمة نحو 18,5% من مجمل عدد الشركات. تعدُّ من شركات الأموال ويزيد رأسمالها على 30 مليون ليرة. يكون كل شريك فيها مسؤولاً عن الديون بمقدار حصّته من رأسمالها. وفقاً لضاهر، أعفيت هذه الشركات عام 1993 من رسوم كاتب العدل التي تبلغ 4 بالآلف عند نقل ملكيّة هذه الأسهم من شخص إلى آخر، وأيضاً أعفيت من ضريبة التفرّغ عن السهم والمُحدّدة بـ10%، وقد استفادت منها الشركات العقارية التي تشكّل نحو 41% من مجمل هذه الشركات (ولا سيّما سوليدير التي قامت بعمليات تفرّغ لا تعدّ ولا تحصى من دون دفع أي ضريبة).

■ تبلغ نسبة شركات التوصية بالأسهم نحو 0,02% (19 شركة) من مجمل الشركات المُصرّح عنها، وهي كما الشركة المساهمة، يقسّم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، بيد أنها تنشط عنها بوجود فئتين من الشركاء: متضامنون مسؤولون عن ديون الشركة بأموالهم الخاصة، وقُوصُون مسؤولون فقط في حدود حصصهم في الشركة.

إلى ذلك، تبلغ نسبة الشركات المُعفاة من أي ضريبة على أرباحها نحو 14,6% من مجمل الشركات المُصرّح عنها، وهي:

■ شركات الأوف شور التي تشكّل نحو 9,8% من مجمل الشركات. ووفقاً للتعريف القانوني تجري هذه الشركات صفقات خارج الأراضي اللبنانية، وتنشط في المنطقة الجمركية الحرّة وتستفيد من التسهيلات المتوافرة فيها. فيما تبيّن إحصاءات وزارة المال أنها تمارس أنشطة الاستيراد والتصدير فقط، وهي لا تخضع إلّا لضريبة سنوية مقطوعة بقيمة مليون ليرة لبنانية فقط. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتّع بمزايا شتّى، فهي مُعفاة من الضريبة على أنصبة الأرباح وعلى الدخل المُحقّق من توظيف أموالها، فضلاً عن إعفائها من ضريبة الرواتب والأجور ومن كلّ ضرائب الانتقال والإرث ورسومها.

■ تشكّل شركات الهولدينغ نحو 4,6% من مجمل الشركات. وفقاً للتعريف القانوني ينحصر نشاطها في تملّك أسهم في شركات أخرى، وإدارتها وإقراضها وكفالتها تجاه الغير، فضلاً عن تملّك براءات اختراع وعلامات مُسجّلة وامتيازات وتاجيرها. تبيّن إحصاءات وزارة المال أن كلّ شركات الهولدينغ العاملة في لبنان هي شركات عقارية، ويشير ضاهر إلى أنها بدأت تتأسّس منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بالتزامن مع بدء الحديث عن مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية والاستعداد لإعادة الإعمار. وهي تتمتّع بمزايا شتّى، إذ تخضع لضريبة سنوية مقطوعة تنازلية، بنسبة تراوح بين 2 و6%، على مجموع قيمة رأسمالها واحتياطاتها، على ألّا تتخطّى قيمة الضريبة 5 ملايين ليرة في حدّ أقصى، فيما لا تخضع للضريبة على الأرباح ولا لضريبة توزيع أنصبة الأرباح. كذلك إن الفوائد المقبوضة على القروض التي تمنحها للشركات التابعة لها مُعفاة من الضريبة أيضاً، بشرط أن تكون مدّة القرض تزيد على 3 سنوات.

في المقابل، تخضع أرباح الشركات المحاصة والفعلية والمدنية والتوصية البسيطة والتضامن (15% من الشركات)، لضريبة تصاعدية على الدخل تراوح بين 4% لشطر الدخل الذي يصل إلى 9 ملايين ليرة، وصولاً إلى 21% للدخل الذي يتجاوز 104 ملايين ليرة. تُعدّ هذه الشركات من شركات الأشخاص التي تتأسّس بين أفراد تجمعهم القربى، خصوصاً ان الشركاء يكونون مسؤولون بأموالهم الخاصة عن حصّة شركائهم من ديون الشركة، ولكنها تختلف ببعض المواصفات.

■ تتألّف شركات التضامن من شخصين أو أكثر، يكونون مسؤولين بأموالهم الخاصة عن ديون الشركة.

■ الشركات الفعلية والمحاصة، وهي شركات لا تمتلك رأس مال، ولا يوجد لها مركز أو شخصية معنوية، تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الأرباح والخسائر الناجمة عن عمل ما، وهي تلائم الشريك الذي يرغب في الاستثمار من دون إظهار اسمه.

■ تنشط الشركة المدنية في الأعمال المدنية وتخضع للقانون المدني، ويكون الشريك مسؤولاً بأمواله الخاصّة عن ديون الشركة ويخضع لضريبة الدخل إن كان نشاط الشركة خاضعاً لها.

■ تقوم شركات التوصية البسيطة على وجود فئتين من الشركاء، فئة تضمّ الشريك المتضامن الذي يدير الشركة ويكون مسؤولاً بأمواله عن ديونها، وفئة تضمّ الشريك الموصي الذي يساهم في رأسمالها ويحصل على أرباح ويلتزم خسائر وديوناً تساوي حصّته من رأسمال الشركة.

يقول ضاهر إن هذه الشركات كانت الأكثر رواجاً قبل سبعينيات القرن الماضي، نظراً إلى طابعها الشخصي والفردي والصغير. أمّا اليوم، فهي تشكّل 15% من مجمل الشركات المُصرّح عنها، وربعها عبارة عن محال تجارية للبيع بالتجزئة، و19% منها تمارس تجارة البيع بالجملة و15% تنشط في الصناعة التحويلية و12% في الأنشطة العقارية.

الشكل القانوني	عدد الشركات لغاية شهر 11 من عام 2018	النسبة المئوية من مجمل الشركات	عدد الشركات التي لديها توقّف عن العمل	الضريبة الخاضعة لها	القطاعات الثلاث الابرز التي يتركّز فيها نشاط الشركات
محدودة المسؤولية	52,927	%52,1	2,792	17% ضريبة أرباح الشركات + 10% (ضريبة الدخل الباب الثالث بعد توزيع أنصبة الأرباح)	35% تجارة البيع بالتجزئة والجملة 24% الأنشطة العقارية 10,5% الصناعة التحويلية
مساهمة	18,759	%18,5	1,049	17% ضريبة أرباح الشركات + 10% (ضريبة الدخل الباب الثالث بعد توزيع أنصبة الأرباح)	41% الأنشطة العقارية 20% تجارة البيع بالتجزئة والجملة 8,5% القنادق والمطاعم
اوف شور	9,993	%9,8	1,085	مليون ليرة	100% تجارة الجملة
توصية بسيطة	7,895	%7,8	607	تصاعدية مع تنزيل شخصي وعائلي (تبدأ من 4% وصولاً إلى 21% حسب الشطور)	46% تجارة التجزئة والجملة 14% الصناعة التحويلية 10% الأنشطة العقارية
تضامن	6,599	%6,5	798	تصاعدية مع تنزيل شخصي وعائلي (تبدأ من 4% وصولاً إلى 21% حسب الشطور)	45% تجارة التجزئة والجملة 17% الصناعة التحويلية 10,4% أنشطة عقارية
هولدنغ	4,665	%4,6	404	مزايا ضريبية وتنزيلات شتى	100% أنشطة عقارية
مدنية	637	%0,6	35	معفية إلا إذا كانت أنشطتها تخضع لضريبة الدخل	56% أنشطة عقارية 19% تعليم 11% الصحة والعمل الاجتماعي
محاصة، فعلية وتوصية بالاسهم	120	%0,1	12	تصاعدية (التوصية بالأسهم 17% و10%)	27% أنشطة عقارية 25% إنشاءات 12% تجارة التجزئة والجملة
المجموع	101,595	٪100	6,782 (6,7)٪		المصدر: وزارة المال

مؤشر

خدمة ديون لبنان الخارجية: تحدٍّ إضافيّ في ظلّ الأزمة

علي هاشم

مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات وتعاظمه وتراجع التحويلات الخارجية، تبرز إلى الواجهة جملة من التحدّيات المرتبطة بشحّ السيولة بالعملة الصعبة، والتي تتعلّق بطبيعة الاقتصاد اللبناني الريعي. وفي طليعة تلك التحدّيات التي يتمّ الحديث عنها تكمن الحاجة إلى تمويل عمليّات الاستيراد، في ظلّ عجز سنوي كبير ومُزمن في الميزان التجاري، بلغ 17 مليار دولار عام 2018.

لكن يبدو أن هناك تحدّياً آخر سيكون مرتبطاً بأزمة الحاجة إلى العملة الصعبة في ظلّ تراجع التحويلات المالية، يتعلّق تحديداً بالقدرة على الاستمرار بتمويل خدمة ديون لبنان الخارجية. في الواقع، لم تكن ديون لبنان للخارج، الواقعة على القطاعين العام والخاص، تتجاوز عتبة 48 مليار دولار عام 2010 وفق أرقام البنك الدولي، قبل أن تقفز إلى 73,5 مليار دولار عام 2017، أي بزيادة نسبتها 54% خلال سبع سنوات. مع العلم أن هذا الدَّيْن تجاوزت قيمته 101,9 مليار دولار عام 2017 وفق أرقام صندوق النقد الدولي إذا أضفنا ودائع غير المقيمين، التي تُعد ديوناً فعليّة على الاقتصاد المحلّي، وهو ما تتجاوز نسبته 198% من إجمالي الناتج المحلّي.

حجم الديون الخارجية كان يرتفع بشكل متواز مع حجم الأموال المطلوبة لخدمةً هذه الديون. وفوق أرقام البنك الدولي، كلفة خدمة الديون الخارجية التي كانت تبلغ 4,4 مليار دولار أميركي عام 2008، تضاعفت قيمتها أكثر من 3,4 مرّة خلال تسع سنوات، لتتجاوز 15,2 مليار عام 2017. لتصبح هذه القيمة عبئاً سنوياً إضافياً على القطاعين العام والخاص يجب تمويلها بالعملة الصعبة أو إعادة الاستدانة بالعملة الصعبة لدفعها، مع العلم بأن 41% من هذا العبء يقع على القطاع العام، بينما تقع الـ59% الباقية على القطاع الخاص.

ولفهم تعاظم هذه الكلفة على الاقتصاد المحلّي، يكفي التذكير أن كلفة خدمة الديون الخارجية كانت توازي قيمتها 14,9% من إجمالي الناتج المحلّي اللبناني عام 2008، بينما تجاوزت هذه النسبة 28,7% من الناتج المحلّي عام 2017. كما توازي هذه القيمة المستحقّة للخارج بالعملة الصعبة 3,15 مرّة قيمة آخر عجز سنوي لميزان المدفوعات.

هذا الارتفاع الحادّ في كلفة خدمة الديون الخارجية لن يعني سوى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات، وهو ما سيتحوّل إلى أحد أسباب العجز نفسه في هذا الميزان. إذ بالإضافة إلى الحاجة لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تراوحت قيمته بين 14 و17 مليار دولار في السنوات الخمس الماضية، سيكون على الاقتصاد المحلّي الحصول على التمويل الكافي لتمويل الديون الخارجيّة بالعملات الصعبة، والتي من المفترض أن تستمرّ في مسارها التصاعدي مع ارتفاع معدّلات الفوائد عالمياً منذ 2017 ولغاية اليوم.

كما ستعني هذه الكلفة استمرار انكشاف الاقتصاد المحلّي على مخاطر التحوّلات في الأسواق المالية الخارجية، سواء لجهة ارتفاع أسعار الفوائد أو مشاكل السيولة وتراجع التدفّقات بالدولار الأميركي من الخارج إلى الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى استنزاف المداخيل المحلّية في تمويل فوائد القروض الخارجيّة سواء من خلال الدَّيْن العام أو قروض المصارف. وفي كل الحالات، ستمتصّ هذه الكلفة جزءاً كبيراً من سيولة السوق المحلّي بالعملات الصعبة، ما سيزيد من مصاعب الأزمة القائمة.

التطوّرات الأخيرة في سياق الأزمة، ومنها مشكلة تعاظم كلفة خدمة الديون الخارجية في ظل الخلل الفادح في ميزان المدفوعات، أصبحت تدلّ بوضوح إلى أن سياسات شراء الوقت في السنوات الماضية من خلال رفع الفوائد لاستقدام التحويلات الخارجية، أدّت عملياً إلى تعميق الأزمة بدل معالجة تبعاتها. فجزء كبير من ارتفاع نسب فوائد الديون الخارجيّة، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الديون هذه نفسها، نتج عملياً من السياسات التي حاولت الحدّ من تبعات تراجع التحويلات الخارجية عبر رفع كلفة استقدام هذه القروض والودائع، وهي في الحالتين ديون على اقتصادنا المحلّي.

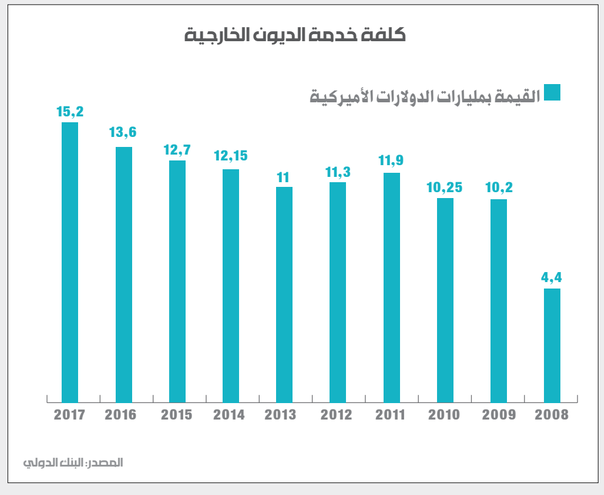

اقتصاد السوء

لا يوجد سبب للاطمئنان

محمد زبيب

منذ تأليف الحكومة الجديدة، انخفض منسوب الحديث الإعلامي عن الأزمة الاقتصادية في لبنان ومخاطرها المالية والنقدية. وتراجعت التصريحات المُحذّرة من نفاد الوقت والحاجة إلى التحرّك سريعاً قبل فوات الأوان، كما خفّتت الاحتجاجات على البرامج المُقترحة لحماية الدَّائنين وسعر الليرة عبر المزيد من التقشّف والكثير من الهندسات المالية ورفع أسعار الفائدة.

لكن الأزمة ومخاطرها لا تزال تتفاقم باطراد. ففي سوق القطع، يستمرّ الطلب على الدولار بقوّة، ووفق المصادر المصرفية، يأتي نصف هذا الطلب تقريباً من عمليات تحويل مستمرّة للودائع من الليرة إلى الدولار، ونصفه الآخر من المستوردين الذين يواجهون صعوبات جدّية في فتح الاعتمادات لتسديد ثمن البضائع التي يستوردونها. ويواصل مصرف لبنان هندساته المالية المُكلِفة، التي يقوم بها مع المصارف لجذب المزيد من الدولارات إلى حساباته وتعويض النزف في موجوداته بالعملات الأجنبية، وهذا أدّى إلى رفع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف إلى مستويات خطيرة جدّاً، إذ بات بعضها يعرض أسعار فائدة تصل إلى 11,6%، في مقابل تجميد الودائع بالدولار لمدّة 5 سنوات.

في الإحصاءات التي يصدرها مصرف لبنان، يتبيّن أن موجوداته بالعملات الأجنبية انخفضت في الشهر الأوّل من هذا العام إلى 31,9 مليار دولار، بالمقارنة مع 35,2 مليار دولار في الشهر نفسه من العام الماضي، أي أقل بنحو 3,3 مليارات دولار في غضون سنة، علماً بأنها انخفضت نحو 582 مليون دولار في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي وحده. كذلك، سجّل ميزان المدفوعات في الشهر نفسه عجزاً قياسياً تاريخياً بلغ ملياراً و379 مليون دولار، وهو أعلى مستوى عجز يُسجّله لبنان في شهر واحد، علماً بأن قيمة العجز الفعلية هي أعلى من القيمة المُعلنة، ويشير ميزان المدفوعات إلى خروج الأموال من لبنان بقدر أعلى بكثير من الأموال التي تدخل إليه. وهذا الواقع مستمرّ منذ عام 2011، وقد بلغ مجموع العجوزات الفعلية التراكمية حتى نهاية الشهر الأول من هذا العام نحو 17,5 مليار دولار تقريباً، أي أن العجوزات المتتالية في السنوات الثماني الأخيرة استنزفت نحو 64% من مجمل الفوائض التي تحقّقت في 18 سنة بين عامي 1993 و2010.

على الصعيد المالي، فاق العجز العام الماضي 6 مليارات دولار، وإذا أضيفت المتأخّرات، أي النفقات المتوجّبة السداد التي تؤجّل وزارة المال تسديدها، قد يصل العجز الفعلي إلى أكثر من 7 مليارات دولار. وقرّرت الحكومة، ووافقها مجلس النواب، أن تواصل الإنفاق هذا العام وفقاً للاعتمادات نفسها في العام الماضي، مع الأخذ بالاعتبار ارتفاع الإنفاق على مدفوعات الفائدة والرواتب والأجور ومعاشات التقاعد، ما يعني أن العجز سيزداد والدَّيْن العام سيزداد أيضاً.

وعلى صعيد العجز الخارجي، الذي تتراوح تقديراته بين 9 مليارات و12 مليار دولار سنوياً، ويشكّل أكثر من ربع الناتج المحلّي لعام 2018، من المرجّح أن يتفاقم أكثر في ظل تراجع صافي التحويلات من العاملين في الخارج وتراجع صافي التدفّقات المرتبطة بالسياحة وتراجع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحافظ المالية أو الودائع المصرفية. ووفق مذكرة ما سُمّي «الفريق الاقتصادي» في جمعية مصارف لبنان، فإن تمويل العجز المالي والعجز الجاري يفرض أن يكون الجهاز المصرفي (المصارف ومصرف لبنان) قادراً على زيادة الودائع بالعملات الأجنبية 7% سنوياً. إلّا أن التقرير الأخير لجمعية المصارف أشار إلى أن ودائع المقيمين بالليرة تراجعت بنسبة 2% في الشهر الأوّل من هذا العام، وتراجعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 0,6%. كما تراجعت ودائع غير المقيمين بنسبة 1,9%. وبلغت الدولرة نسبة 70,87%. وأوصت الجمعية برفع سعر الفائدة المرجعية اعتباراً من أوّل نيسان/ أبريل إلى 9,52% على الدولار وإلى 13,06% على الليرة.

يحصل كل ذلك، فيما الحكومة الجديدة لم تفعل شيئاً طوال الشهرين الماضيين من عمرها. تصرّفت حتّى الآن كما تصرّفت كلّ الحكومات السابقة في مراكمة المزيد من العجوزات والديون. جدّدت تمسّكها بالسياسات النقدية والضريبية المُعتمدة على مدى ربع القرن الماضي، ووضعتها خارج أي بحث أو نقاش. واستمرّت بإنفاق المال العام خارج الأصول الدستورية والقانونية، فلم تضع قانون الموازنة، ولم تظهر أنها مستعدّة للعودة إلى «الانتظام العام» بعد إنجاز المديرية العامّة للمالية العامّة «المهمّة المستحيلة» وأعادت تكوين الحسابات المالية للدولة المعلّقة بين عامي 1993 و2017. وقد أعلنت الحكومة بصراحة ووضوح أن خيار إعادة هيكلة الدَّيْن العام «غير مطروح على الإطلاق»، وجدّدت التزامها «التاريخي» بضمان مصالح المودعين والمصارف وحملة سندات الدَّيْن السيادية بوصفها مصالح عليا لا تُمسّ، وتقيّدت بتسديد كل الاستحقاقات والفوائد في التواريخ المُحدّدة لها «من دون أي إجراء آخر»، حتّى لو استنزفت كلّ الإيرادات الضريبية. وواصلت الحكومة الحالية كلّ الخطط نفسها للحصول على المزيد من القروض الخارجية وإبرام المزيد من عقود الشراكة مع القطاع الخاص... وتحاصص ما تبقّى من الدولة وريوعها ووظائفها.

لم تقم الحكومة بأي عمل أو تُقدّم أي وعد يمكن أن يفسّر انخفاض منسوب الحديث عن الأزمة ومخاطرها. وليس خافياً أن «الائتلاف» المُسيطر على مجلس النواب والوزراء، ليس متوافقاً حتّى على تنفيذ ما تسمّيه حكومته «التزامات سيدر أو باريس 4» «أفكار ماكينزي»، التي كلّف وضعها على شرائح Power Point نحو 1,4 مليون دولار. فلا يوجد توافق على من يجب خفض الإنفاق عليه وحرمانه من الدعم والحماية أو الامتيازات والمنافع، ولا يوجد توافق أيضاً على من يجب زيادة الضرائب عليه وتحميله القسط الأكبر من الكلفة، في حين أن بعض الأطراف في السلطة يطرح سياسات «حمائية» انتقائية على صعيدَي الإنتاج والعمالة وتداول رأس المال، ولا سيّما في ظلّ ظروف تدهور أوضاع الكثير من اللبنانيين المغتربين وانخفاض التمويل السياسي الخارجي. في المقابل، يكافح البعض الآخر للمحافظة على النموذج الاستهلاكي القائم ويصرّ على سياسة «الأسواق المفتوحة» أو «الحدود المفتوحة» للسلع ورأس المال والتحويلات والأفراد.

من الخطأ اعتبار أن الجميع مثل بعضهم، فهذا يجافي المنطق، ولا علاقة للاختلاف بينهم بثنائية الأخيار والأشرار، فقد يكونون جميعهم أشراراً. لكن هذا لا يعني أنهم يمثّلون المصالح السياسية والقوى الاجتماعية نفسها. وعلى أي حال، لم تعد هذه «الالتزامات» و«الأفكار»، المُختلف في شأنها، كافية للذين وضعوها واعتبروا أنها تشتري لهم المزيد من الوقت. تجدر الملاحظة الى أن كلفة برنامج «التقشّف» المطروح ترتفع مع تقدّم الوقت، وترتفع معها درجة الاختلاف بين أطراف «الائتلاف» الحاكم. وقد بدأ الهمس في الاجتماعات المُغلقة أن خبراء البنك الدولي والمصرفيين ووكالات التصنيف ورعاة «سيدر» الخارجيين باتوا يطالبون الحكومة بمضاعفة التزامات «التقشّف»، فما كان صالحاً وفق حسابات عام 2017 لم يعد صالحاً اليوم بعد تنامي العجز المُحقّق عام 2018 إلى أكثر من 6 مليارات دولار، أو نحو 10,5% من مجمل الناتج المحلّي المُقدّر في العام نفسه. وفق هؤلاء، كان يمكن ضبط التدهور عام 2018 لو خُفّضت الحكومة عجزها المالي بنسبة 1% من مجمل الناتج سنوياً، على مدى 5 سنوات. ولكن مع تطوّر العجز وتباطؤ نموّ الناتج، أصبحت تحتاج إلى خفض بين 1,5% و2% من مجمل الناتج المحلّي، أي خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات بما يصل إلى 1,2 مليار دولار هذا العام وحده، وهذا القدر من التقشّف يعدُّ كبيراً وموجعاً جدّاً، ومن الصعب أن يُقدِم عليه السياسيون من دون حساب أثره على مصالحهم الانتخابية ومواقعهم في السلطة ومكامن قوّتهم في المجتمع والاقتصاد.

الأزمة تتفاقم ومخاطرها ترتفع، والاختلافات بين أطراف السلطة في مواجهتها تتعمّق، وكل ما يحصل يدفع إلى المزيد من القلق، ولا يوجد أي سبب لهذا الاطمئنان الغريب السائد.